

البنك المركزي العراقي

دراسة بعنوان :-

((السيولة المصرفية وسبل الاستفادة منها في تطوير
واستقرار القطاع المصرفي وحماية ودائع الجمهور))

اعداد

المستشار وكالة

وليد عيدي عبد النبي

آب / 2016

المبحث الاول

تعريف السيولة المصرفية

يقصد بالسيولة مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته حال استحقاقها، وكذلك تمويل اية زيادة في مجالات نشاطه المختلفة وخاصة في مجال الائتمان - وذلك في الوقت الملائم وبتكلفة مناسبة، فضلا عن مواجهة اية حالات طارئة على مستوى المصرف ذاته او نتيجة متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي. وبعبارة اخرى فان درجة السيولة لدى المصرف، تعبر عن مدى التوافق بين آجال استحقاقات موجوداته دون حدوث ضغوط تمويلية آنية او مستقبلية عليه.

ان الطبيعة الخاصة للمصارف من حيث حساسيتها للمتغيرات النقدية والاقتصادية تفرض دائما سعي ادارة المصرف للحفاظ على حد مناسب من التوافق بين التدفقات النقدية الداخلة اليها وبين التدفقات النقدية الخارجة منها، وذلك في اطار سياسة رشيدة لادارة اصول والتزامات المصرف تراعي توزيع مخاطر الاصول وتكفل القدرة على توفير الموارد المطلوبة في وقت ملائم وبتكلفة مناسبة.

يعتمد تقييم مستوى السيولة والمؤشرات الخاصة بها لدى المصارف على مجموعة من العوامل والمؤشرات التي على القائم بالتقييم دراسة اثرها الآني والمستقبلي والوصول الى راي موضوعي سليم بشأن موقف السيولة لدى المصرف ومن ثم تحديد مستوى التقييم. كما يجب ان يؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد تاثير حجم المصرف وطبيعة نشاطه وهيكل اصوله والتزاماته.

المبحث الثاني

مؤشرات السيولة المصرفية

1. مؤشرات تتعلق بمدى التوافق بين آجال الاصول والالتزامات والذي يتم تنظيمه عن طريق سلم الاستحقاقات **Maturity Ladder Approach** ، ويعتمد هذا الاسلوب على تحديد التدفقات النقدية الآنية والمستقبلية الداخلة، لمقابلة التدفقات النقدية الآنية والمستقبلية الخارجة خلال فترات زمنية تتناسب وطبيعة نشاط المصارف، تبدأ بالاستحقاق الفوري وتندرج حتى الاستحقاق لأكثر من ستة شهور وحسب التواريخ المحددة لها.

ويعتبر نظام السيولة وفقا لاسلوب سلم الاستحقاقات من افضل المقاييس لتقييم مستوى السيولة لدى المصارف، حيث يغطي جانبا كبيرا من العناصر المؤثرة في السيولة.

2. مدى كفاءة السياسة الموضوعية لادارة اصول والتزامات المصرف واطلاع السيولة لديه ومدى الالتزام بتنفيذها، حيث يجب ان تتضمن هذه السياسة الترتيبات والضوابط الداخلية لادارة السيولة بما يكفل توفير المصادر اللازمة لتغطية اية تدفقات خارجة سواء في الظروف العادية او في الاحوال الطارئة في الوقت المناسب، وباقل تكلفة ممكنة، ووضع

خطط للطوارئ تتصف بالواقعية، لمواجهة احتياجات السيولة الضرورية في الظروف غير العادية سواء على مستوى المصرف او نتيجة متغيرات على المستوى الكلي.

وعند تقييم هذا العامل يجب الاخذ بنظر الاعتبار الاسس المقررة في تعليمات نظام السيولة المشار اليه، والتي تمثل الحدود الدنيا التي على المصرف مراعاتها في سياسات ادارة السيولة لديه.

3. مدى استقرار الودائع لدى المصرف، حيث يتعين تحليل اتجاهات الودائع بانواعها المختلفة خلال فترة مناسبة وتقييم مدى وجود تركيزات في قاعدة الودائع، بمعنى تركيز نسب ملموسة مؤثرة من الودائع لدى عدد قليل من العملاء سواء من القطاع الخاص او الحكومي، وتحديد اسس تعريف الودائع الكبيرة بناء على حجم المصرف واستخداماته لهذه الودائع. حيث يحمل مثل هذا التركيز مخاطر سيولة اعلى فيما لو اتجه هؤلاء العملاء لسحب ودايعهم، او التحول للايداع لدى مصارف اخرى او لظروف تتعلق بنشاطهم او متغيرات على المستوى الكلي للاقتصاد.

4. تحليل مستويات الاقتراض العادي لدى المصرف واتجاهها ومدى تكرارها، وربط ذلك باسعار فائدة الاقتراض بالمقارنة بالسعر السائد في السوق وما بين المصارف، حيث يشير ارتفاع السعر الفعلي الى وجود ضغوط مؤثرة على سيولة المصرف.

5. تقييم مدى قدرة المصرف على اللجوء الى مصادر خارجية (السوق النقدية اساسا) لتوفير السيولة باسعار مناسبة اخذا في الاعتبار تجارب المصرف السابقة في هذا المجال.

6. تحليل مشكلات السيولة التي قد تعرض لها المصرف في مراحل سابقة، والتعرف على اسبابها، ومدى تكرار اي من هذه الاسباب وتأثيرها في حدوث مثل هذه المشكلات.

ولاغراض تحديد مستوى تقييم عنصر السيولة (Liquidity) لدى المصرف، فانه يتم الاعتماد بشكل اساسي على تقييم مؤشرات بين اجال استحقاقات الاصول والالتزامات - وفقا لنظام السيولة المشار اليه - مع مراعاة المؤشرات والعوامل الاخرى المذكورة وتأثيرها ومدى عمق هذا التأثير على اوضاع السيولة لدى المصرف بما يكفل الوصول لتقييم موضوعي سليم للسيولة، ومن ثم تحديد مستوى التقييم الخاص بالمصرف.

ونظرا الى ان نظام ادارة السيولة المشار اليه يضع حدودا" قصوى (تراكمية) لفجوات عدم التوافق وعادة ما تكون اربعة فترات (سبعة ايام، ثلاثة شهور، ستة شهور، و سنة)، فان الامر يحتاج الى حكم وتقدير موضوعي من القائم على عملية التقييم لتحديد مدى التأثير المتوقع للفجوات المختلفة لعدم التوافق على وضع السيولة لدى المصرف، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الفجوات الاقل فترة تحمل وزنا نسبيا اكبر لسرعة تأثيرها على السيولة واوضاع المصرف.

المبحث الثالث

التجربة العربية المصرفية في ادارة السيولة

يمثل مؤشر السيولة مؤشرا "حيويا" مهما من مؤشرات تقييم وكفاءة النظام المصرفي في مختلف البلدان، ولذلك تولي البنوك المركزية بما فيها البنوك المركزية العربية أهمية قصوى لاحتفاظ المصارف الخاضعة لأشرافها لنسبة سيولة مناسبة، وذلك من أجل تلبية متطلبات عملها، ودفع ودائع زبائنها عند حاجتهم لذلك في جميع الاوقات. حيث ان ارتفاع نسبة السيولة لاكثر من الحاجة الحقيقية لها يشير الى توفر موارد مالية فائضة عن الحاجة الانية للمصرف دون ان تتوفر لها فرص الاستثمار السليم والانتظام الامن مما يؤثر على ارباحه . وفي حين يشير انخفاض النسبة الى مؤشر خطير يدل على تردي الوضع المالي للمصرف، وبالتالي عدم قدرته على الايفاء بحقوق المودعين لديه مما يؤثر على سمعته في السوق المصرفية ويؤدي الى قيام زبائنه بسحب ودائعهم للحفاظ عليها حتى وان لم تكن لديهم حاجة ماسة لسحبها . ولاغراض المقارنة فان متوسط نسبة السيولة للمصارف العاملة في لبنان لعام 2015 بلغت قرابة 56% بعد ان بلغت 58% عام 2012. الا ان هذه النسبة ترتفع بشكل استثنائي في الاردن لتبلغ 149% حيث يشترط البنك المركزي الاردني احتفاظ المصارف بنسبة سيولة لا تقل عن 100% الا ان المصارف العريقة والرصينة في الاردن كالبنك العربي و بنك الاسكان وعدد كبير من فروع المصارف الاجنبية العاملة في المملكة، يحتفظون طواعية بنسبة تفوق الحدود المقررة من قبل البنك المركزي الاردني لضمان رصانتها المالية في الامد القصير والمتوسط.

وتجدر الاشارة الى ان متوسطات السيولة في الجهاز المصرفي العراقي للسنوات 2010 - 2014 كانت كالآتي:-

السنة	النسبة
2010	23%
2011	48%
2012	54%
2013	66%
2014	68%
2015	67%

وتشير البيانات الاحصائية المدققة ان معدلات السيولة في الجهاز المصرفي العراقي لغاية 2015/6/30، كانت كما يأتي:-

- بلغ معدل متوسط السيولة في الجهاز المصرفي العراقي ما نسبته (79%)، حيث كانت اعلى نسبة سيولة في المصارف الحكومية لدى مصرف الرشيد وبلغت (85%)، وتلاه المصرف

العراقي للتجارة، ومن ثم المصرف الصناعي، بينما بلغ معدل السيولة في القطاع المصرفي الحكومي (63%).

- بلغ معدل السيولة في فروع المصارف الاجنبية البالغ عددها ثمانية عشر فرعاً ما نسبته (89%)، بينما بلغ معدل السيولة في المصارف الاسلامية ما نسبته (105%)، وكان معدل السيولة في المصارف التقليدية الخاصة (94%).
- كانت اكثر المصارف سيولة هي مصرف (عبر العراق) حيث بلغت النسبة لديه (260%) نظرا لكونه يملك فرعين فقط ويتم التحكم الشديد من ادارته بكافة عملياته وخاصة السيولة، ومن ثم مصرف الهدى بنسبة سيولة (256%) نظرا لمحدودية الودائع لديه، اضافة الى اقتصار نشاطه على نافذة العملة، ويليه المصرف التجاري العراقي بنسبة سيولة (227%). بينما كانت اقل المصارف سيولة على التوالي، هي مصرف الوركاء (-6%)، مصرف دجلة والفرات بنسبة (3%) ومصرف الاقتصاد بنسبة (10%).
- كانت اكثر (3) فروع اجنبية لديها سيولة هي مصرف الشرق الاوسط وشمال افريقيا حيث بلغت النسبة لديه (203%)، ويليه مصرف ستاندرد جارترد بنسبة سيولة (132%). بينما كانت اقل فروع المصارف الاجنبية سيولة على التتابع هي اسيا التركي بنسبة (30%)، ومصرف ايش بنك التركي بنسبة (43%)، ومصرف بيروت والبلاد العربية بنسبة (44%).

المبحث الرابع

متطلبات ادارة السيولة المصرفية

بهدف المحافظة على مستوى مقبول من السيولة لدى المصارف، ينبغي الالتزام بما يلي:-
على كل مصرف عامل في العراق ان يحتفظ بنسبة سيولة صافية يومية لديه يحددها البنك المركزي العراقي بالعملات كافة بعد تحويلها الى الدينار العراقي حيث تحتسب هذه النسبة على اساس قسمة الاصول السائلة (عناصر البسط) التي تستحق خلال اسبوع على الخصوم (الودائع والحسابات النظامية) (عناصر المقام) المرجحة باوزان (الترجيح الخاصة بها) حسب ماهو محدد في جدول عناصر المقام الذي سيأتي ذكره لاحقا والتي تستحق خلال هذه المدة ايضا، وعلى ان يستثنى من هذه الاصول الاحتياطي الالزامي المودع لدى البنك المركزي العراقي والبالغ نسبته 15% من اجمالي الودائع.

تشمل نسبة السيولة المذكورة آنفاً: عناصر البسط و تتضمن عناصر بسط السيولة (الارصدة السائلة التي يمكن تسيلها خلال اسبوع دون ان يتعرض المصرف لاي خسائر عليها، على ان يستبعد منها المبالغ المرهونة رهناً "تامينياً"، والحسابات المجمدة والمحجوزة لقاء فتح اعتمادات مستندية، والفوائد المتحققة عليها وغير مستحقة القبض) خلال المدة التي تحتسب السيولة على اساسها وفق الاتي:-

أ- عناصر البسط

رقم الحساب	اسم الحساب
	الصندوق نقدية في الطريق (خلال اسبوع) صافي حوالات الحكومة والبنك المركزي العراقي أ- المجموع يضاف: عناصر الاصول السائلة لدى المصارف الجاري الطليق لدى البنك المركزي العراقي المصارف التجارية ب- مجموع عناصر الاصول السائلة لدى المصارف (-) يخفض خصوم المصارف البنك المركزي العراقي المصارف التجارية المصارف في الخارج ج- مجموع عناصر الخصوم لدى المصارف د- صافي حساب المصارف :- إذا كان صافي حساب المصارف (د) ايجابيا، اي اذا فاقت

عناصر الاصول السائلة	
لدى المصارف (مجموع الفقرة ب) عناصر الخصوم المتوجبة على المصارف	
(مجموع الفقرة ج) يدرج هذا الصافي في بسط نسبة السيولة	
ويضاف الى المجموع	
(أ) اما اذا كان هذا الصافي سلبيا اي اذا فاقت عناصر الخصوم المتوجبة للمصارف (مجموع ب انفة الذكر) يدرج هذا الصافي في مقام نسبة السيولة.	
(هـ)- صافي مبالغ السيولة :أ+د اذا كان الرصيد ايجابيا	

ب - عناصر المقام

تتضمن عناصر المقام النسبة ،الودائع والحسابات النظامية التالية والتي تستحق خلال فترة اسبوع بعد ترجيحها بالنسبة المذكورة في جانب حساب كا منها كما هو مبين أدناه :-

اسم الحساب	رقم الحساب
مبالغ للدفع القصير الاجل	
دائنون مختلفون	
شهادات الايداع	
مصرفات مستحقة وغير مدفوعة	
سندات دين واقتراض	
يخفض:	
فوائد وعمولات جارية غير مستحقة الدفع عن الحسابات المذكورة انفا	
و- صافي الالتزامات داخل الميزانية	
يضاف (الحسابات خارج الميزانية)	
الحسابات النظامية التالية بعد تنزيل قيمة التأمينات النقدية المستلمة لقاءها ومن ثم ترجيحها بأوزان الترجيح المبينة في جانب كل منها :-	
100% الحوالات	
50% من الاعتمادات المستندية المعززة	
30% من خطابات الضمان الصادرة	
50% من المبالغ غير المستعملة من القروض والتسهيلات الممنوحة	
ز- مجموع الحسابات النظامية المرجحة	
ح - مجموع الالتزامات والحسابات النظامية المرجحة = مجموع (د) انفا الذكر اذا كان	
سلبيا +مجموع (و) +مجموع (ز)	
ط - نسبة السيولة = هـ من البسط	

ح من المقام	
-------------	--

- يعتمد النموذج الجديد الذي أعده البنك المركزي العراقي لاحتساب استحقاقات عناصر الاصول السائلة وعناصر الخصوم والالتزامات والحسابات النظامية المرجحة المشار اليها في الفقرتين (أوب) المذكورتين انفاً .
- تقوم المصارف بأبلاغ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتمان في البنك المركزي العراقي عن متوسط نسبة السيولة اليومية في نهاية كل يوم عمل من المدة المحددة من البنك المركزي العراقي وفق النموذج الذي يعده البنك .
- يتحقق البنك المركزي من صحة احتساب نسبة السيولة المحددة وفقاً للنموذج الذي يعده وعند تدني نسبة السيولة الصافية عن النسب المحددة منه يفرض غرامات على المصرف على اساس العجز المسجل على متوسط نسبة السيولة المفروضة ومقدار النقص في متوسط مبلغ السيولة المحتسبة في نهاية الاسبوع وحسب ماهو موضح في النموذج المعد من قبل البنك المركزي العراقي على ان لايزيد اجمالي هذه الغرامات (5%) من مجموع رأس مال المصرف المدفوع وفقاً لما جاء في أحكام المادة 56 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 .
- يتولى البنك المركزي التأكيد على المصارف العاملة في العراق على اهمية إدارة السيولة وضرورة ان يكون لدى هذه المصارف سياسة واضحة لإدارة العجز ومعالجة مخاطر السيولة بما ينجم والمتطلبات التي حددها البنك المركزي العراقي ، ويتم متابعة ذلك من قبل قسم التدقيق المكتبي في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتمان ، ويفضل اعداد برنامج الكتروني لاحتساب ذلك وابلاغه من ادارات المصارف للمديرية المذكوره الكترونياً لضمان سرعة المعالجة.

المبحث الخامس

الاجراءات التنفيذية لادارة مخاطر السيولة في المصارف

ويتم ذلك من خلال الخطوات المبينة في أدناه:

على الادارة العليا لكل مصرف ان تقوم بوضع سياسة ملائمة لادارة السيولة اليومية وتعريف عناصرها وابلاغها للمستويات التنفيذية داخل المصرف بحيث تتضمن هذه السياسة الامور التالية:

اولاً:- الالتزام بالحد الأدنى المقرر لنسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل كل مصرف والتي لاتقل عن النسبة التي يحددها البنك المركزي العراقي .

ثانياً :- تحديد حد ادنى لنسب السيولة بكل عملة يتعامل بها المصرف .

ثالثاً :- تعريف نوعية الاصول السائلة والعمل على المحافظة على المقدرة المالية للمصرف والقدرة على مجابهة الظروف الطارئة والعوامل الضاغطة .

رابعاً :- تحديد الاساليب الواجب اتباعها لادارة السيولة بالعملات الرئيسية وتعريف البلدان التي يمكن التعامل معها .

خامساً :- رسم (خطة طوارئ) التي من الممكن ان يلجأ اليها المصرف عند توقع حصول ازمات سيولة مؤقتة او طويلة الامد .

سادساً :- مصادقة مجلس إدارة المصرف على سياسة ادارة مخاطر السيولة التي تضعها الادارة العليا بعد التأكد من ان هذه الادارة تقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر ليكون على علم بوضع السيولة في المصرف وبصورة فورية في حال حصول اي تغييرات هامة في هذا الوضع او في مستويات السيولة المتوقعة.

سابعاً :- ضرورة وجود مراقبة مستمرة لاي تركيزات في عناصر السيولة ومتابعة التغييرات الهامة التي قد تطرأ عليها اضافة الى مراجعة خطط الطوارئ الموضوعة لمعالجة ازمات السيولة الواجب وضعها استنادا لاحكام المادة (26) من قانون المصارف النافذ(المبادئ المصرفية العامة).

ثامناً – أيجاد مراقبة مستمرة لاية تركيزات في عناصر السيولة ومتابعة التغييرات المهمة التي تطرأ عليها ومراجعة خطط الطوارئ الموضوعة لمعالجة ازمات السيولة.

الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل ادارة المصرف :

أولاً - مراجعة سياسة السيولة بصورة دورية لجعلها ملائمة للتغيرات التي تطرأ على اوضاع ونشاطات المصرف وبما ينسجم مع حالة الاقتصاد الوطني .

ثانياً- وضع نظام ضبط داخلي يعمل على التحقق من كفاية وسلامة السياسة الموضوعة للسيولة وحسن تنفيذها .

ثالثاً - وضع حدود دنيا لحجم السيولة الواجب توفرها خلال فترة زمنية محددة تتلائم وحجم نشاط المصرف والعمل على مراقبة ومتابعة هذا الحجم بشكل دوري ،على ان لا تقل عن النسب التي يحددها البنك المركزي العراقي.

رابعاً :- اجراء اختبار لوضع السيولة التي يمكن تحملها في ظل ظروف صعبة مفترضة ووضع حدود لمخاطر السيولة طبقاً لنتائج هذا الاختبار.

خامساً - تأمين التواصل والتنسيق بين الجهة التي تضع سياسة السيولة والجهات الأخرى التي يتوفر لديها معلومات لها تأثير على وضع السيولة , كمدرء ادارة الائتمان والجهات التنفيذية في المصرف ويكون كالآتي :-

- يتم ابلاغ البيانات الاحصائية والتقارير الخاصة بالمخاطر الى مجلس ادارة المصرف والرقابة الداخلية والجهات ذات العلاقة في المصرف والبنك المركزي العراقي.

- تحتسب السيولة الشهرية للمصرف بجميع العملات المجمعة يومياً ويتم ارسالها كجزء من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني الى البنك المركزي العراقي في المواعيد المحددة

سادساً - قياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافية ويقوم المصرف بوضع نظام لقياس احتياجاته التمويلية الصافية واعداد اجراءات خاصة بالمراقبة ويكون كالآتي :-

- حصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستحقة بما في ذلك الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية.

- تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية والصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات وتحليلها بواسطة " سلم الاستحقاقات " الذي يبين الفائض أو العجز المتراكم في هذا السلم (الفجوة المتراكمة).

- وضع الخطط المناسبة لمواجهة العجز المتراكم الذي يظهر في أي مدة زمنية.

- يجب على المصارف عند تحليلها لوضع السيولة ان تخطط لإدارة سيولتها وفق حالات افتراضية مختلفة من العوامل المؤثرة على اوضاع السيولة لديها.

- قيام المصارف بمراجعة التوقعات التي قامت بها عند احتساب مخاطر السيولة بشكل دوري للتأكد من استمرار الظروف التي دعت الى هذه التوقعات من عدمه وتتناول هذه التوقعات الامور التالية :-

اولا- الاصول :-

على المصارف ان تقوم بتحديد سيولة عناصر الأصول بتبويبها حسب قابليتها وسرعتها للتسييل , وذلك وفقاً للفئات التالية :-

أ- اصول سريعة التسييل كالأموال النقدية والسندات الحكومية وحوالات الخزينة.

ب-التوظيفات لدى البنك المركزي العراقي والمصارف.

ج -الاوراق المالية المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية ,وفي الاسواق المالية الدولية وعلى ان لا تتجاوز نسبة 20% من رأسمالها واحتياطياتها السليمة المنصوص عليها في احكام المادة (33) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004.

د- موجودات أقل سيولة وتشمل محفظة القروض والتسليفات السليمة القابلة للتحويل . ويتم تحديد الافتراضات المختلفة لاحتساب مخاطر السيولة , بعد الأخذ بنظر الاعتبار الأمور التالية.

- نسبة الأصول ذات الاستحقاقات المحددة التي يمكن للمصرف أن يقوم بإعادة توظيفها وتجديدها أو لدية الرغبة في ذلك.

- امكانية سحب المبالغ من الزبائن الذين سبق للمصرف وان منحهم تسهيلات ائتمانية وحجم المبالغ التي يمكن سحبها وخلال أي فترة.

- حجم طلبات التسهيلات الائتمانية التي من الممكن للمصرف أن يوافق على منحها مستقبلاً.

- الفرص المتاحة للحصول على موارد مالية من مصادر مختلفة وبشكل طارئ بما في ذلك محفظة الأوراق المالية التي بحوزته أو بيع بعض الأصول في السوق الثانوية وفي اي وقت.

- الاصول الجاهزة كالأوراق المالية المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية التي يمكن تسييلها في جميع الظروف وهل يمكن بيعها وتسييلها فقط في ظل الظروف العادية وفي اي وقت.

ثانياً – الخصوم :-

تشمل التوقعات الخاصة بالخصوم الأمور التالية :-

أ- الأموال ذات الاستحقاقات المحتمل تدويرها وتمديد استحقاقاتها حسب مصادرها والى أي تاريخ

ب-التوقعات الخاصة ببعض أنواع الخصوم كالودائع تحت الطلب التي لا يوجد استحقاق تعاقدى لها وما هو احتمال سحبها وفي اي تاريخ.

ج - مدى اعتماد المصرف على الودائع ذات المبالغ الكبيرة.

د- نسبة عدد الزبائن ذوي الودائع الكبيرة الى مجمل عدد الزبائن.

هـ - معدل نمو الودائع الجديدة.

و- الأموال التي من الممكن استمرار بقاؤها في المصرف وفي ظل أي ظروف يمكن أن تبقى.

ز- الفرص المتاحة أمام المصرف للحصول على تسهيلات تمويلية لتغطية الاحتياجات الطارئة الى السيولة وضمن أية ظروف

نشاطات خارج الميزانية :-

يأخذ المصرف بنظر الاعتبار الالتزامات الأخرى المحتملة الدفع ومعرفة تأثيرها على وضع السيولة لدية , وهذا الأمر يتطلب افتراض بعض المسائل الهامة مثل :

اولا- نسبة احتمال تنفيذ المصرف لالتزاماته خارج الميزانية كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية الصادرة عنه.

ثانياً - احتمال خسارة الدعاوى المقامة ضد المصرف ومبالغها وتاريخ دفعها لقاء هذه الدعاوى.

المبحث السادس

تحديد مستوى تقييم عناصر السيولة حسب نظام تقييم المصارف كمل (CAMEL)

يتم تحديد مستوى تقييم عنصر السيولة وفقاً لما يلي :-

(1) المستوى الأول : قوى (strong)

- ويعكس هذا المستوى وضع قوى للسيولة لدى المصرف ، حيث :
- ان فجوات الاستحقاق الفعلية تحقق التوازن المطلوب بين الاصول والالتزامات او قد تفوق نقطة التوازن .
- كفاءة سياسة ادارة الأصول والالتزامات وأوضاع السيولة لدى المصرف مع الالتزام بتطبيقها .
- توافر القدرة على اللجوء الى مصادر خارجية (السوق النقدي أساساً) للحصول على احتياجات السيولة الحالية والمستقبلية بشروط سهلة من حيث الحجم والتوقيت والتكلفة .
- عدم وجود أية ظواهر سلبية يسفر عنها تحليل عوامل التقييم الأخرى المشار اليها ، خاصة فيما يتعلق بالتركز في الودائع أو تجارب المصرف السابقة بشأن احتياجات السيولة .

(2) المستوى الثاني : جيد جداً (very Good) :

- يعكس هذا وضعاً جيداً جداً للسيولة لدى البنك ، من حيث :
- ان فجوات الاستحقاق الفعلية تحقق التوازن المطلوب بين الاصول والالتزامات او بمعدلات تميل الى الاقتراب من نقطة التوازن .
- كفاءة سياسة ادارة الأصول والالتزامات وأوضاع السيولة لدى المصرف ، مع الالتزام بتطبيقها .
- توافر القدرة على اللجوء الى مصادر خارجية (السوق النقدي أساساً) للحصول على احتياجات السيولة الحالية والمستقبلية بشروط جيدة من حيث الحجم والتوقيت والتكلفة .
- عدم وجود ظواهر سلبية مؤثرة يسفر عنها تحليل عوامل التقييم الأخرى المشار اليها .

(3) المستوى الثالث : جيد (Good) :

ويعكس هذا المستوى وضع جيد للسيولة لدى المصرف ، حيث :

- ان فجوات الاستحقاق قادرة على تحقيق التوازن المطلوب بين الاصول والالتزامات مع توفر خطة مناسبة لسد العجز في حالة حدوث الفجوة .
 - ان سياسة ادارة الاصول والالتزامات واوضاع السيولة لدى المصرف ودرجة الالتزام بها تعتبر ذات طبيعة غير مؤثرة على الوضع المالي الكلي للمصرف ومن الممكن تداركها .
 - توافر القدرة لدى المصرف على اللجوء الى المصادر الخارجية للحصول على احتياجات السيولة الحالية والمستقبلية بشروط مناسبة .
 - ان اية ظواهر سلبية او اوجه قصور قد يسفر عنها تحليل عوامل التقييم الاخرى المشار اليها ، تعتبر مما يمكن تداركه دون نتائج سلبية مؤثرة.
- 4 - المستوى الرابع: حدي (Marginal):

- ويعكس هذا المستوى وضعاً للسيولة اقل من المتوسط المقبول، حيث:-
- ان فجوات الاستحقاق الفعلية لا تحقق التوازن المطلوب بين الاصول والالتزامات، وان الفروق في الفجوات اكبر وذات طبيعة مؤثرة على وضع المصرف المالي، ويشترط بالنسبة لهذا المستوى الالتزام على الاقل بالحد الاقصى المقرر للفجوة للفترة حتى سبعة ايام .
 - وجود اوجه قصور ونقاط ضعف في سياسة ادارة الاصول والالتزامات واوضاع السيولة لدى المصرف بشكل مؤثر في قدرته على الوفاء باحتياجات السيولة خاصة المستقبلية، وان ممارسات المصرف ذات العلاقة باوضاع السيولة لا تتصف بالمستوى الكافي.
 - توافر ظواهر تشير الى عدم قدرة المصرف على اللجوء الى المصادر الخارجية للحصول على احتياجات السيولة الا بشروط مجحفة.
 - ان الظواهر السلبية واوجه القصور التي يسفر عنها تحليل عوامل التقييم الاخرى المشار اليها ذات طبيعة مؤثرة.
- وتحتاج المصارف المصنفة في هذا المستوى الى ضرورة اتخاذها اجراءات جذرية لتحسين اوضاع السيولة لديها مع متابعة حثيثة من جانب البنك المركزي لضمان فعالية الاجراءات المتخذة في تصويب الاوضاع.

(5) المستوى الخامس ضعيف (Unsatisfactory):

- ويعكس هذا المستوى وضعاً حرجاً للسيولة يهدد سلامة المصرف وربما استمراريته حيث:
- ان فجوات الاستحقاق الفعلية لا تحقق التوازن بين الاصول والالتزامات وبمعدلات كبيرة كما هو الحال في مصارف (الوركاء، دار السلام، الاقتصاد، دجلة والفرات ، الشمال ، بابل).
 - ان سياسة ادارة الاصول والالتزامات واوضاع السيولة لدى المصرف غير سليمة او غير متوافرة في الاساس، وان ممارسات المصرف ذات العلاقة باوضاع السيولة غير رشيدة.
 - عدم قدرة المصرف على اللجوء الى المصادر الخارجية للحصول على احتياجات السيولة، كذلك عدم قدرة المصرف على الوفاء بكل او بعض التزاماته الانية او المستقبلية.
 - توافر العديد من اوجه القصور والضعف التي يسفر عنها تحليل عوامل التقييم الاخرى.

وتحتاج المصارف المصنفة في هذا المستوى الى حلول عاجلة لتدارك الاوضاع وتدبير مصادر خارجية لتوفير احتياجات السيولة، مع تدخل مباشر من جانب البنك المركزي بالاساليب المناسبة لتجنب تدهور الاوضاع بشكل يهدد استمرارية المصرف والتأثير على النظام المصرفي بشكل عام.

التقييم النهائي (المركب) (Composite Rating)

يتم تحديد مستويات التقييم النهائي وفقاً لما يلي:-

- مستوى التقييم الاول : قوي Strong (مدى 1 - 1,4):
تعتبر المصارف في هذه المجموعة مصارف قوية وذات مستوى اداء مرتفع من جميع الجوانب، وبصفة عامة فانها تحظى بتقييم لعناصر ادائها الخمسة ما بين (1,4-1) .
وتعتبر اية ملاحظات يسفر عنها الفحص ذات طبيعة بسيطة ويمكن معالجتها بصورة روتينية، كما تظهر هذه المصارف التزاماً كاملاً بجميع القوانين والتعليمات السارية.
وتتميز هذه المصارف بالقدرة على مقاومة الازمات المالية والاقتصادية الخارجية ويمكنها تحمل اية ظروف غير مواتية ذات علاقة بنشاطها بكفاءة اعلى من المصارف ذات التقييم الادنى .
- مستوى التقييم الثاني: جيد جداً Very Good (مدى التقييم 1,5 - 2,4):
تعتبر مصارف هذه المجموعة ذات مستوى اداء (جيد جداً) من جميع الجوانب، وبصفة عامة فانها تحظى بتقييم لعناصر ادائها (الخمس) ما بين المستوى 1,5 و 2,4 .
وتعتبر الملاحظات التي يسفر عنها الفحص محدودة جداً يمكن معالجتها بصورة روتينية وبصفة عامة، فإن هذه المصارف تظهر التزاماً بجميع القوانين والتعليمات السارية.
كما تتميز هذه المصارف بالقدرة على مقاومة الازمات المالية والاقتصادية الخارجية وتحمل اية ظروف غير مواتية ذات علاقة بنشاطها بكفاءة اعلى من المصارف ذات التقييم الادنى .
- مستوى التقييم الثالث : جيد Good (مدى التقييم 2,5 - 3,4) :
ان مصارف هذه المجموعة يمكن اعتبارها اساساً مؤسسات سليمة، وبصفة عامة فإن مستوى تقييم اي من عناصر الاداء لا يقل عن المستوى الرابع.
وتعتبر هذه المصارف مستقرة ويمكنها تحمل التذبذب في البيئة المالية المحيطة بها بشكل جيد.
وتتميز هذه المصارف بالالتزام بالقوانين والتعليمات السارية بدرجة مناسبة ودون مخالفات جوهرية مؤثرة.
وحيث ان اجراءات مواجهة مواطن الضعف تعتبر ضمن قدرة المصرف على معالجتها في اطار دورة العمل الاعتيادي للمصرف فإن الاهتمام الرقابي يكون محدوداً.
- مستوى التقييم الرابع: حدي Marginal (مدى التقييم 3,5 - 4,4) :

تعاني مصارف هذه المجموعة من وجود ضعف وقصور مؤثر سواء فيما يتعلق باوضاعها المالية او كفاءة ادارتها وتحتاج الى اتخاذ اجراءات جذرية لتصحيح الاوضاع قبل تفاقمها وتهديد سلامة واستمرارية المصرف .
وتعتبر هذه المصارف غير قادرة على مواجهة اية ظروف غير مواتية في بيئة العمل ، او الالتزام بدرجة مقبولة بالقوانين والتعليمات السارية.
كما تتطلب المصارف في هذه المجموعة اهتماماً رقابياً بشكل حثيث ومستمر، وقد تتطلب حل الادارة او تدعيمها بعناصر ذات كفاءة .

● مستوى التقييم الخامس: غير مرض (4,5 - 5):

● فئة التصنيف هذه مخصصة للمصارف التي تعاني من ظروف اسوأ من مصارف المستوى الرابع سالف الذكر، حيث حجم ونوعية مواطن الضعف والقصور كبيرة بشكل يهدد سلامة واستمرارية المصرف، واحتمالات الفشل بالنسبة لهذه المصارف تكون عالية.

وان وصول المصرف لهذه الحالة تتطلب التدخل السريع من جانب المساهمين او جهات اخرى، وضخ اموال جديدة الى المصرف من قبل رئيس واعضاء مجلس الادارة على شكل قروض او ودائع. كما تتطلب اجراءات تصحيحية عاجلة منها تدعيم الادارة او حلها مع الاهتمام الرقابي الحثيث والمستمر.

المبحث السابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- في ضوء ما تقدم يمكن التوصل الى الاستنتاجات المبينة في ادناه:-
- 1- تعتبر السيولة من اهم مؤشرات اداء اي مصرف، وهو مؤشر ذو حدين، فارتفاع النسبة يشير الى وجود تحوطات شديدة متخذة من ادارة المصرف ورغبتها في الاحتفاظ بسيولة كبيرة لمواجهة المخاطر التي قد يواجهها المصرف.
 - وانخفاض النسبة يشير الى مغالاة الادارة في منح الائتمان بشكل مفرط، والقيام بالاستثمارات غير السليمة.
 - 2- هناك علاقة وثيقة بين كل من السيولة والربحية، حيث ان التوازن فيما بينهما من الامور المهمة جدا في السياسات التشغيلية لأي مصرف.
 - 3- ان تعرض اي مصرف لازمة سيولة ستؤدي عند تفاقمها الى اعسار مالي والذي سيعرضه عند اخفاقه في معالجتها الى مخاطر السمعة التي تعتبر من أشد المخاطر المصرفية وقد تؤدي الى وضعه تحت الوصاية، ومن ثم الى اعلان افلاسه كما حصل للعديد من المصارف الاجنبية في الازمة المالية الاخيرة.
 - 4- تشير الاحصاءات المصرفية التاريخية في العراق الى ارتفاع نسبة السيولة لدى المصارف العراقية لاسباب شتى وعلى رأسها غياب الاستراتيجيات المصرفية وخطط الطوارئ التي وردت في أحكام المادة (26) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، والتي من شأنها عند اعتمادها في المصارف السير بطريق مدروس وأمن والابتعاد عن المشاكل التي قد تواجهها . اضافة الى عوامل اخرى ومنها غياب التقنيات المصرفية، وقلة عدد الخدمات المقدمة للجسمهـمور واتكال المصارف في اعمالها على ما يقدمه البنك المركزي العراقي لها من خدمات كالإيداع (الأسبوعي) ونافذة العملة، وحوالات الخزينة وسندات الحكومة العراقية مما يضيف على نشاطها بانه نشاط انتقائي على حساب الخدمات التي يمكن لها تقديمها والبالغة اكثر من (50) خدمة والواردة تفاصيلها في المادة (27) من القانون المذكور.
 - 5- ان ارتفاع نسبة السيولة وبشكل مستمر لدى المصرف ستنعكس على ايراداته وعلى صافي ارباحه، وبالتالي على درجة تقييمه وحصته من السوق المصرفية مما يتطلب من ادارته مراقبتها ووضعها ضمن الحدود المناسبة .

المبحث الثامن

اولا: التوصيات المتعلقة بالمصارف

في ضوء تحليل مكونات السيولة والعوامل المؤثرة عليها يمكن التوصل الى التوصيات الآتية:

- 1- قيام المصرف بمراجعة مدى قدرته على إقامة علاقات مع الجهات الممولة في السوق المصرفي وبشكل دوري وقدرته على المحافظة على هذه العلاقات وقدرته على تسييل وبيع أصوله لتوفير السيولة لديه من خلال اللجوء الى السوق المالية.
- 2- اعداد الخطط والاجراءات والتنسيق التام بين جميع الوحدات في المصرف ، ووجود تدفق مستمر للمعلومات الى الادارة العامة للمصرف لمساعدتها على اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة ازمت السيولة وفقا للخطط البديلة.
- 3- ومن بين هذه الخطط ما ياتي:

اولا- السيولة المساندة، وذلك باللجوء الى استعمال خطوط الائتمان الممنوحة للمصرف من المصارف او المؤسسات التمويلية المختلفة او من بعض اعضاء مجلس ادارته.

ثانيا- بيع الاصول الى جهات أخرى وهذا الأمر يتوقف على قدرة المصرف على تسويق هذه الاصول ، وعلى القيمة السوقية لها وعلى توفر الجهات الراغبة في شراء هذه الاصول.

ان يكون لدى المصرف نظام محدد لقياس ومراقبة وضبط وضع السيولة بالعملات الاجنبية الرئيسية التي يتعامل بها. وتقدير احتياجات السيولة الاجمالية في ادارة السيولة بالعملات الاجنبية.

قيام المصرف بالعمل على تحليل احتياجاته اليومية بكل عمله اجنبية على حدة، وافترض ظروف صعبة ومعرفة مدى أثر هذه الظروف على وضع السيولة بهذه العملة الاجنبية، عن طريق اجراء تقييم قدرة السيولة لدى المصرف في مواجهة مطلوباته والتزاماته بافتراض فرضيات مختلفة والصعوبات التي من الممكن مواجهتها.

ويتطلب الأخذ بالاعتبار الحالات التالية:

- أ- مدى اعتماد المصرف على استعمال السيولة بالعملات الأجنبية لتمويل أصوله بالعملة المحلية ومدى قدرته على تلبية سداد التزاماته من هذه العملات عند الاستحقاق.
- ب- توفر المصادر بالعملات الاجنبية وقدرة السوق على تلبية حاجات المصرف من هذه العملات.

ج- اللجوء الى سوق العملات الاجنبية، دون الحصول على الربحية في حالة اضطراب المصرف الى شراء عملات أجنبية بمعدلات أسعار مرتفعة لتلبية التزاماته بهذه العملات.
د- مستوى تطور اسعار الفائدة على العملة المحلية ومدى تاثير هذا التحسن على هيكلية الودائع وتحول جزء من الودائع بالعملات الاجنبية الى العملات المحلية او العكس.
هـ - مدى قدرة المقترضين بالعملات الاجنبية على سداد التزاماتهم بهذه العملات حين تكون كامل او معظم مداخلهم بالعملة المحلية.

4- على كل مصرف ان يقوم بمراجعة دورية لحدود العجز المتراكم للتدفقات النقدية التي يمكنه تحملها ، والتي تظهر في كل مدة زمنية وذلك لكل عملة اجنبية رئيسية يتعامل بها على حدة، كما عليه القيام بتقدير مدى تغيير حجم هذا العجز في ظل افتراض ظروف صعبة وتعديل خطته واستراتيجياته طبقاً لذلك ووضع الخطط المناسبة لمواجهة هذا العجز.

5- ان يتوفر لدى المصرف نظام ضبط داخلي كاف لادارة مخاطر السيولة، وان يعمل على مراجعة وتقييم هذا النظام بشكل دوري وذلك للتأكد من ملائمته وفعاليتها.

ان هذا الامر يتطلب ما يلي :

اولاً: وجود رقابة داخلية فعالة لدى المصرف.

ثانياً: توفر اجراءات كافية لتحديد وتقييم مخاطر السيولة.

ثالثاً: وجود نشاطات رقابية شاملة بما في ذلك تحديد ووضع الاجراءات الخاصة بمخاطر السيولة.

6- الاعتماد على أنظمة معلوماتية فعالة والقيام بمراجعة مستمرة لهذا النظام للتأكد من مدى التقيد والالتزام بالسياسات والاجراءات الموضوعية.

7- وضع حدود مبالغ التعامل لكل عملية ولكل نوع من العمليات على حدة.

8- أن يعتمد المصرف على أنظمة معلوماتية وبيانات وسجلات وافية تمكنه من الافصاح بشفافية عن وضع السيولة لديه بجميع العملات الرئيسية التي يتعامل بها.

ثانياً: التوصيات الخاصة بالبنك المركزي العراقي

1- قيام البنك المركزي العراقي بالزام المصارف لاعداد خطة سنوية لرسم وتنفيذ السيولة وايلاء نسبة السيولة أهتماماً أكبر، والعمل على استخدام واستثمار السيولة التي تزيد على النسبة المعيارية البالغة (30%) في مختلف اوجه الاستخدام السليم سواء في عمليات الاقراض او الاستثمار لغرض تطور قطاعات الاقتصاد العراقي.

2- اعتبار نسبة ومؤشر السيولة من اهم مؤشرات اي نظام جديد يعتمد عليه البنك المركزي العراقي لتقييم المصارف، لكون هذا المؤشر من المؤشرات الدالة على حسن اداء المصرف، وكفاءة استخدام الموارد المالية المتوفرة لديها والعمل على زيادة نسبة الحد الأدنى للسيولة من 30% الى 50% في هذه الفترة لضمان رصانة القطاع المصرفي.

3- الربط بين نسبة ورصيد الارباح المتحقق لدى اي مصرف وحسن استخدامه لموارده المالية وذلك نظراً للعلاقة الوثيقة بين (السيولة والربحية)، والنظر الى ذلك كدليل على جودة الادارة وسلامة خططها التشغيلية خلال السنة المعنية.

- 4- الزام المصارف بايجاد صيغة مناسبة للموازنة بين مكونات السيولة وخاصة السيولة بالعملية الاجنبية (الدولار) المرتبطة بودائع الجمهور بهذه العملة، لغرض تلبية طلباتهم بالكامل من هذه العملة، اضافة الى الدينار العراقي مما يعكس انطبعا لديهم بان هذا المصرف ملئ ماليا ويسلم الودائع والحوالات لأصحابها باي عملة يرغبون بها.
- 5- قيام فروع المصارف في المحافظات بدفع ودائع الجمهور بالدولار الى اصحابها سواءا" عند انتهاء أجل ايداعها، اورغبتهم وحاجتهم لسحبها بشكل كامل، بدلا من الاسلوب المعتمد حاليا بدفع مبلغها على عدة دفعات ، مما يظهر المصرف أمام المودعين بانه يعاني من أزمة سيولة.